الأمم المتحدة

S/2015/855



مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرّف بأن أكتب إليكم بشأن تمويل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

فقد أبلغتني لجنة الرقابة التابعة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أن المحكمة ستستنفد تمويلها في آذار/مارس ٢٠١٦، وأنه لن يكون من الممكن تأمين التبرعات اللازمة لتمكين المحكمة من مواصلة عملها بعد ذلك. وكما تعلمون، تنص المادة ٣ من الاتفاق المنشئ للمحكمة على أن ''المصروفات التي تتكبدها المحكمة الخاصة المنشأة لتصريف الأعمال المتبقية ستُخصم من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي، وأن الأطرافَ ولجنة الرقابة يجوز لها أن تدرسَ الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة الخاصة المنشأة لتصريف الأعمال المتبقية''. وقد قررت الأطراف ولجنة الرقابة أن تدرس الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة.

وقد أبلغتُ مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٠ باعتزامي السعي للتفاوض مع حكومة سيراليون وإبرام اتفاق معها لإنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون ولوضع النظام الأساسي لهذه الآلية. وأحاط أعضاء مجلس الأمن علما بما اعتزمت القيام به، ووافقوا على الطريقة التي اقترحتها للمضي في هذا الشأن. وبناء على ذلك، أبرمتُ مع حكومة سيراليون اتفاقا لإنشاء محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وقد دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسأظل ممتنا لترحيب مجلس الأمن بهذا الاتفاق، ولإعرابه عن عزمه على دعم محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ودعوته الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في تنفيذ الاتفاق.



111115 111115 15-19672 (A)



وقد بدأت محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مهامها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فور إغلاق المحكمة الخاصة لسيراليون. وبذلك، فإن محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تعد أول مثال على الانتقال بشكل كامل من محكمة جنائية تابعة للأمم المتحدة أو تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية. وتشمل المهام التي تضطلع بها محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة لسيراليون، وتوفير الحماية والدعم للشهود، والرد على طلبات سلطات الادعاء الوطنية الاطلاع على الأدلة، وإدارة المحفوظات، وإجراء المحاكمات المتعلقة بازدراء المحكمة، وتوفير محامي الدفاع وتقديم المساعدة القانونية لأي دعوى تعرض على محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية هي عبارة عن كيان صغير وفعال، يعمل بعدد محدود من الموظفين. وتبلغ الميزانية السنوية الحالية والميزانية السنوية المستقبلية المقدرة للأنشطة المستمرة للمحكمة ما قدره ٣,٥ ملايين دولار. ومن خلال تجربة المحكمة حتى الآن، يشمل هذا الرقم تكاليف الأنشطة القضائية المخصصة التي قد تنشأ من حين لآخر. وقد ينشأ عن هذه الأنشطة القضائية تكاليف إضافية في المستقبل، بناء على طبيعتها ومدى تعقيدها.

وعند إنشاء المحكمة الخاصة، قرر مجلس الأمن تمويلها من التبرعات. واستمرت قاعدة التمويل هذه بالنسبة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية باعتبارها المؤسسة الخلف. ومنذ بدء عمليات محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، يجري بذل جهود مكثفة من أجل تأمين التمويل الكافي من التبرعات. ومن تلك الجهود ما يقوم به كل من رئيس محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، فيليب واكي (كينيا)؛ والمدعية العامة، بريندا هوليس (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ورئيسة قلم المحكمة، بينتا مانساراي (سيراليون)، من توجيه نداءات باستمرار للحصول على التمويل. وقامت لجنة الرقابة والدول الأعضاء التي تتضمنها بتقديم الدعم لهذه الأنشطة، واضطلعت بجهودها الخاصة لجمع الأموال، بينما قُمت في ٥ أيار/مايو ٢٠١٥ بتوجيه نداء عام إلى أعضاء المنظمة للحصول على تبرعات إضافية لصالح العمل الهام الذي تقوم به محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لن تتوافر لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تبرعات كافية لاستمرار عملها بعد آذار/مارس ٢٠١٦.

وفي رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/891)، أشرت إلى أنه عندما أُبرم الاتفاق المنشئ لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ارتئي أنه سيكون من الممكن تأمين التبرعات لعمليات محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. إلا أنني ذكرت حينئذ أن خلاصة تجربة المحكمة الخاصة تفيد أنه، بالنظر إلى طول أجل آليات تصريف الأعمال المتبقية بشكل خاص، لن يكون من الحكمة ترك تمويل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية عرضة للغموض الذي يكتنف التبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، لم أر أن توجيه نداءات مستمرة للحصول على تمويل لهذا الغرض أمر عملي. فلإيجاد آلية تمويل صالحة ومستدامة لكفالة التمويل الآمن والمتصل لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، أعربت بالتالي عن اعتزامي تقديم مقترح إلى الجمعية العامة بشأن الوسائل البديلة لتوفير التمويل لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وفي رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/892)، أُبلغت أنه في ذلك الوقت لم يكن هناك اتفاق بين أعضاء مجلس الأمن فيما يخص الحاجة المحتملة إلى وسائل بديلة من هذا القبيل.

وفي رأيي، تؤكد الخبرة المحصلة من نظر مجلس الأمن سابقا في المسألة الحاجة إلى وسائل بديلة لتمويل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتقدم المحاكم الجنائية الدولية التي تنظر في دعاوى الاستئناف نقاط مرجعية محددة للجهات المانحة الفعلية أو المحتملة. وفي المقابل، هناك وعي أقل بعمل أي مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية لا تنظر في دعاوى ابتدائية أو دعاوى استئناف، مما يزيد إلى حد كبير من صعوبة اجتذاب التمويل، كما تشهد بذلك تجربة محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وفي نفس الوقت، أعتقد أن محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية أثبتت قيمتها على النحو الواجب بفضل نجاحها في إنجاز عملية الانتقال الكامل من المحكمة الخاصة واضطلاعها بفعالية بطائفة متنوعة من المهام القضائية وغير القضائية في ظل موارد مالية وبشرية محدودة للغاية. وبذلك فهي تواصل الإسهام الذي بدأته المحكمة الخاصة في إحلال السلام والأمن في سيراليون وفي المنطقة، كما أنها تساعد على توطيد وتعميق أسس سيادة القانون.

وفي ضوء ما تقدم، أعتزم أن أقترح على الجمعية العامة تغطية تكاليف محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لفترة السنتين القادمة من خلال إعانة في إطار الميزانية البرنامجية المقررة.

وسيكون هذا المقترح عبارة عن تدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة. وسوف أتشاور عن كثب مع حكومة سيراليون ولجنة الرقابة التابعة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والجهات المعنية أثناء فترة السنتين من أجل السعي إلى اقتراح حلول أكثر شمولا على مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون